في الموجود الى غير ذلك كلامه وللقائل ان يقول ما ذكره في مررت برجل فاسق واحد مردود لان لفظ رجل مع الوصف بالفاسق يفيد الجمع ايضا كما في مررت برجل فاسق واحد مردود لان لفظ رجل مع الوصف بالفاسق يفيد الجمع ايضا كما في مررت برجل فاسق واحد لعدم انقطاع التابع الا آخر كما مثل وفيه نظر لان التعقيب لا يقتضي الا تعقيب الذي لا فاصل معه وان قل بل يقتضي وقوع التابع بلا تراخ والاولان غير تراخ وهذا صادق مع الاتصال والانفصال بل من البين على ان الانفصال لا يقتضي عدم التعدد وكذا الجواب المثل ثم ثم في كونهما بلا تراخ لكن مع التدريج ذهنا لا خارجا يعني ان الترتيب الخارجي فيهما غير معتبر بل المعتبر ترتيب اجزاء ماهيتها بان الاضعف اليها وبالعكس وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في القادم هو الاصح واقتصر عليه ابن هشام في المغني ومعطوفها جزء سببه لقيد قوة نحو سار الناس حتى الانبياء وضعفا نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهر تكم حتى الكماة فانكم تخشونها حتى نهيتها الاساءة قال ابن يعيش اذا قلت ضرب القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم وارذلهم ليدل ذكرهم على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الضعفاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن مجرورا بحتى وقد اجتمعا في قوله قهر تكم حتى الكماة فانكم تخشونها حتى نهيتها الاساءة قال ابن يعيش اذا قلت ضرب القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد ارفعهم وارذلهم ليدل ذكرهم على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء او الضعفاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن مجرورا بحتى وقد اجتمعا في قوله يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وجاز ان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان القصد الجمع ولذلك لا تقول ضربت رجلا حتى المساء لان المساء ليس من الرجال ولا ينوهم وانما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاول بحيث لا يقع عليه الفعل او ما قد يتبين بحيث ان الامر انتهى اليه او احد الشيئين او الاشياء منها مع تعيين وامكان في خبر او طلب فيحدث الشك للسامع في الخبر كما اذا كنت طالما يجيء زيد فيك في تعيين المجيء وقصد الابهام على السامع صلح مجاء زيد وعمرو فاورث السامع حيرة وشكا في تعيين احد المجيئين منها لان او ليست هي التي اورثتها الشك بل شكه هو الذي اوقف تعيين احدهما على ما ورد فانها لم يورث التجرد الا بمادة الامر والنهي للتحريم اي الواقعة بعد الطلب قبل ما يجوز فيها مع ما قبله تجويز وجه هنا واستثنا وتمثيل العلماء للتحريم بالكفارة والعدة مع امكان

الجمع لا ينافي ما ذكرناه لانه يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الاتي كل منهم كفارة بين الصيام والصدقة والنسك الاتي منهم فدية بل تقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقية فدية مستقلة خارجة عن ذلك وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية وانما يمكن ان الكلام في الاعتبار الاول وهو ممتنع كما عرفت فان قلت او الى للتخيير انما يقع في الطلبي هي في الاتيين بغير هذا قلت هو خبر بمعنى الطلبي فلبكه وليتعد والتي للاباحة هي الواقعة بعد الطلب قبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء او الزهاد وتعلم الفقه او النحو وتعني الواو في على يجوز وعفاق من قول الشاعر فلولان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق الجوهري الاناء ذكر على يزيد به موضع على بجير فالعفاق اسم رجل كلثة باهلة في خط امالهم ذكره الجوهري في حرف الفاء في مادة عفق والعفق المهملة والفاء بدلا لة بط المرثي في قوله بعد هذا البيت على المرئين اذ هلكا جميعا لشابهما بجير واشتياق فدل على هلاكهما جميعا لا على احدهما او دون في الواو وكذا صاحب اللباب هو ظاهر في المقصود ولكن في الصحاح انه هكذا على المرء اذ هما جميعا لشابهما بجير وافتراق وعلى هذا فلا دليل عليه اذ لا مانع بعد اخباره بالبكاء على احدهما من ان يخبر عنهما معا بخبر اخر وصيد الضبة عليها جميعا كما تقول عندي فصد ك اينما يجيء احد من زيد وعمرو وبالك انهما جميعا جاء زيدا وعمرو واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر او عرض وهما محدثان والجهل لا يستدل بقوله صنف نخيلا تسبا كسر رفيضها وكسر عظم فرع عظامه انشده ابو علي الفارسي لاني قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا كما يحكيه بعظهم من حيث انه لا يعد مثلا الا اذا لا يتهما عنهما جميعا فجعلها هنا بمعنى الواو وقال التقدير اثما او كفورا ولا لحاجة بي ارادة التنبيه الى هذا اذ العموم في اي فيما ذكر من الاية مستفاد من النهي الذي في معنى النفي لان المعنى في قولك لا تجد الا طعم اثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فالمعنى ولا تطع واحدا منهما يجيء المعنى فيها عرفت حينئذ النهي وهي على بابها لانه لا يحصل الامتثال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)